محمد شاكر

شوال سنة ١٢٨٢ — ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
مارس سنة ١٨٦٦ — ٢٩ يوليه ١٩٣٧

للدكتور محمد شاكر

فقدت مصرُ وفقد العالم الاسلامي كله عالماً من كبار العلماء ، ومجاهداً من أعلام المجاهدين وقف حياته على خدمة الوطن ، وخدمة الاسلام ، وخدمة الشرق — : في سبيل الله

وقد رغب اليَّ صديقي الأستاذ فؤاد صروف — محرر المقتطف — أن أترجم له ترجمة موجزة فأجبتُ ، ثقةً مني أن سيقلبُ الجانبُ العلميُّ فيَّ ناطقةَ البتوة ، وقد مرنتْ نفسي على فنون الحديث والتاريخ ونقد الرجال ، وزعمتُ أني مستطيعٌ أن اكتب عنهُ تاريخاً صحيحاً ، لا غلوَّ فيهِ ولا إسرافَ ، وأني إن كتبت مدحاً أو ثناء فانما هو حقُّ التاريخ عليَّ

السيد محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر ، من آل أبي علياء ، وهم أسرة معروفة من أشراف الصعيد ، بمدينة جرجا

ولد بها في منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦٦) وحفظ القرآن الكريم ، وتلقى مبادىء التعليم ، ثم رحل الى القاهرة ، الى الازهر الشريف ، فتلقى العلم فيهِ عن كبار الشيوخ في ذلك العهد . وفي ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (٤ مارس سنة ١٨٩٠) عين أميناً للفتوى ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ الباسيّ المهديّ ، مفتي الديار المصرية إذ ذاك . ثم أصهر الى جدّي لأمي ، العلامة الكبير ، إمام العربية غير مدافع ، الشيخ هرون بن عبد الرازق (المولود بقرية بنجا من قرى مركز ضهط في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩ والمتوفى بالقاهرة في يوم السبت ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٦ رضي الله عنهُ)

ثم ولي منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية » وصدر الأمر العالي بذلك في ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤) ومكث فيهِ أكثر من ست سنين

وكان في عمله القضائي يفكر في إصلاح المحاكم الشرعية ، بل لعله — فيما أعلم — أول من فكر في ذلك ، فقد أخبرني رضي الله عنهُ أنهُ حين كان أميناً للفتوى جاءت امرأة شابة حكم على زوجها بالسجن مدة طويلة ، وهي تخشى الفتنة ، وتريد عرض امرها على المفتي ليرى لها رأياً في الطلاق من زوجها ، حتى تتزوج رجلاً آخر ، تحصن بهِ نفسها ، فصرفها الوالد رحمهُ الله معتذراً آسفاً

متأثماً ، اذ كانت الأحكام مقيدة بمذهب أبي حنيفة ، والعلماء المقلدون يأبون التفكير في مخالفة مذهبه ، بل يكادون يرون في الخروج عن المذهب أكبر المنكرات . وليس في مذهب أبي حنيفة ما يجيز للقاضي أن يطلق على الزوج المعسر أو المحبوس أو نحو ذلك . ثم عرض الوالد أمرها على شيخه المفتي ، واقترح عليه اقتباس بعض الأحكام من مذهب الامام مالك في مثل هذه المشاكل المعضلة ، فأبى الشيخ كل الإباء ، واستنكر هذا الرأي أشد استنكار ، وكان بين الأستاذ وتلميذه جدال حادٌّ في هذا الشأن ، ولكنهُ لم يؤثر في ما كان بينهما من مودة وعطف . وما زال مقتنعاً برأيه ، واثقاً بصحته وفائدته للناس

حتى كانت سنة ١٨٩٩ وقد مكث في المحاكم الشرعية نحو خمس سنوات ، وظهر على كثير من عيوبها ، وما يرهق الناس من أحكامها ، سواء أكان ذلك في التشريع المسموح به ، وهو التقيد بمذهب أبي حنيفة ، أستغفر الله ، بل التقيد بما قال علماء من متأخري اتباعه ، والتمسك بألفاظهم الحرفية ، أم كان في سوء اختيار عمالها ، من قضاة وغيرهم ، أم كان في إجراءاتها المعقدة المطولة ، أم كان في نظمها وحقارة أمكنتها ، أم كان في إعراض الحكومات المصرية عن العمل على إصلاحها ، اتباعاً لسياسة مرسومة في القضاء عليها ، تقليداً للإفرنج ولمن أشربوا آراءهم وعقائدهم ، رأى الوالد كل هذا وأكثر منهُ ، فوضع تقريراً خيراً قدمهُ لأستاذه الإمام الحكيم الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية ، رحمة الله عليه ، نقد فيه هذه المحاكم وقضاتها وعمالها وكل حالاتها ، وأبان عن أوجه النقص والخطأ في اللائحة التي كانت معمولاً بها في ذلك الوقت ، واقترح طرق الاصلاح تفصيلاً ، ومنها اقتباس بعض الاحكام من مذهب مالك ، في التطليق للاعسار ، وللضرر ، ولغيبة الطويلة ، وغير ذلك ، وكان ذلك التقرير فاتحة العمل الصحيح في سبيل اصلاح المحاكم الشرعية ، والرقي بها الى مقامها السامي في الاسلام . وهذا التقرير لا تزال صورته الأصلية عندنا بخط الوالد ، وقد قدمته الى دار الكتب المصرية فصورتهُ بالتصوير الشمسي ، ليكون بها أثراً علميًّا تاريخيًّا ، لمن شاء ان يرجع اليه

قدَّم الوالد هذا التقرير في اوائل سنة ١٨٩٩ وفي صيف تلك السنة طاف الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده على كثير من محاكم الوجه البحري ، واطلع على سير الاعمال فيها ، ليصف لها الدواء والعلاج بحكمته ، ثم وضع هو ايضاً تقريره المشهور في اصلاح المحاكم في نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وهو التقرير الذي طبع بمطبعة المنار في شوال سنة ١٣١٧ (سنة ١٩٠٠) ، فاتفق رأي الأستاذ الامام ورأي تلميذه ، في كثير من أنواع النقد وطرق الاصلاح

ولكن يظهر أن الأستاذ الامام لم يجد الفرصة مواتية لاقتراح احكام تخالف مذهب الامام أبي حنيفة ، وخاصة في التطليق من القاضي ، فترك الكلام في ذلك ، وأشار في الكلام

في المرافعات إشارة عامة ، ودعا الى الأخذ بشيء من أحكام المذاهب الثلاثة الأخرى (ص ٣٨)

وأظن أن الاستاذ الإمام رأى أن يمكّن للوالد في بعض البلدان حتى ينفذ آراءه في الاصلاح ولذلك زكّاه لمنصب قاضي قضاة السودان ، وأخذ ولي الأمر بتزكية الإمام . فصدر الأمر العالي باسناد هذا المنصب اليه في يوم ١٠ ذي القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) وكان ذلك بعقب انتهاء الثورة المهدية ، وعودة السودان الى حظيرة مصر مُلْكاً واحداً ، ودولة واحدة ، وإن فرقت بينهما في المظاهر مقتضيات السياسة

وكانت بلاد السودان حينئذٍ كما تكون البلاد بعد الثورات الماحقة ، هدمت النظم والقوانين والحكومة ، فكأنها كانت بلاداً بكراً ، ينشأ فيها كل شيء من ذلك انشاء جديداً ، وكان ذلك أيسر له في وضع النظم للمحاكم هناك على النحو الذي يريد ، وتنفيذ آرائه كلها او أكثرها في الاصلاح والتجديد ، على مثال لم يسبق اليه ، واقتبس في التشريع من المذاهب الاسلامية ما كانت الحاجة اليه ماسة ، مما تتصوره أدلة الشريعة وفقهها الصحيح . وأشد ذلك ظهوراً المتصلين بالقضاء الشرعي الحكم بالتطليق للغيبة والاعسار والحبس والضرار ونحوها ، مما اقتبس في مصر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ووضع كثيراً من القواعد الدقيقة الاجراءات مما اقتبس بعضه في مصر في اللائحة التي صدرت سنة ١٩١٠ فسبق السودان مصر في بعض نواحي الاصلاح بعشر سنين ، وفي بعضها بعشرين سنة

ولولا أن السياسة العامة للدولة المصرية في التشريع والقضاء وضعها ناس لا يعرفون الشريعة الاسلامية ودقائقها ، وغرّهم ما رأوا من ضعف القضاء الشرعي بضعف رجاله في ذلك العهد ، واحتكر تنفيذها ناس جهلوا دينهم فأعرض عنهُ بعضهم وعاداه بعضهم ، لولا هذا لسار في القضاء الشرعي سيرة تمكّن لهُ في البلاد أن يكون القضاء العامّ في الشؤون كلها ، من مدنية وجنائية وشخصية ، ليكون الحكم في بلاد الاسلام بشريعة الاسلام ، كما هو الواجب على كل مسلم أن يعمل لهُ ، طاعة لله ورسوله . ولا تزال آثاره في السودان قائمة ، يسترشد بها العلماء والقضاة والحكام ، ولا يزال أهل السودان — وهم أهلنا وإخواننا — يحفظون لهُ أجل الذكرى ، ويعرفون لهُ مواقفه الحازمة في خدمة البلاد ونصر الإسلام ويحفظون لهُ أنهُ لم يشغلهُ القضاء ، ولم يلهه المنصب السامي عن تعليم الناس شؤون دينهم ، بالدروس العلمية والخطب والمواعظ ، وقرأ لهم صحيح البخاري كله ، وهو أصح مصدر للسنة النبوية

***

ثم في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤ صدر الأمر العالي بتعيينه شيخاً لعلماء اسكندرية فبث فيها نهضة علمية كانت فاتحة خير ، بزغ نورها في ارجاء المملكة المصرية ، وقصدها الطلاب من أطراف

البلاد ، وبث فيهم من روحه الوثابة ، فأحياهم حياة اخرى غير ما كانوا يعرفون في المعاهد الدينية

وضع أسس النظام في التعليم ، وأحسن اختيار الكتب والمقررات في الدراسة ، من العلوم الدينية والعربية وما اليها ، ومن العلوم الاخرى التي يحتاج اليها طالب العلم في ثقافته العامة ، مما يسمى الناس « العلوم الحديثة » واكثرها كان معروفاً في الأزهر يتدارسه أهله ، إنما كانت اختيارية لا اختيار فيها بمقتضاها إجبارية ، واختار لعونه في عمله نوابغ العلماء من الازهر ، والرعيل الاول منهم اربعة : الشيخ عبدالله دراز والشيخ عبد المجيد الشاذلي والشيخ عبد الهادي مخلوف رحمهم الله ، والشيخ ابرهيم الحبالي شيخ معهد طنطا الآن متعنا الله بحياته . وكانت هذه « العلوم الحديثة » يعلمها للطلاب علماء الازهر أنفسهم

وسن حينذاك سنة حسنة ، أن يحتفل في آخر كل عام دراسي احتفالاً رسمياً بالناجحين من الطلاب ، تعطى لهم المكافآت من الكتب العلمية النفيسة ، ويحضره سمو الخديوي أو نائب عنه ويحضره الوزراء والكبراء والعلماء والطلاب ، في مسجد ابي العباس ، ويخطب فيه شيخ العلماء خطبة تناسب المقام ، وهي خطب مشهورة معروفة ، ومن أشهرها الخطبة التي ألقاها في الاحتفال يوم السبت ٢٢ رجب سنة ١٣٢٥ (٣١ اغسطس سنة ١٩٠٧) والتي ردّ فيها على اللورد كرومر بكلمات تعرض فيها للاسلام ، وكان من شهود هذا الحفل (اصحاب العطوفة حسين فخري باشا القائم برآسة مجلس النظار ، وناظر الاشغال العمومية ، وأحمد مظلوم باشا ناظر المالية ، وأصحاب السعادة والعزة محافظ الاسكندرية ، ورئيس الديوان العربي الخديوي ، ووكيل ديوان عموم الاوقاف) الى آخر من ذكروا في وصف الاحتفال في (التقرير الرابع عن أعمال مشيخة علماء اسكندرية سنة ١٣٢٤ دراسية المرفوع للحضرة الفخيمة الخديوية) فقام بالواجب عليه من الذبّ عن الاسلام ، في هذا المقام الخطير ، خير قيام .

وكان مما قال في هذه الخطبة كلمته المحفوظة السائرة : (ويقولون : « إن هذا الدين يجيز الرق ، ويتضمن سنناً وشرائع في علاقات النساء بالرجال تناقض آراء أهل هذا العصر » . نعم ان الدين الاسلامي أباح الاسترقاق كما اباحته كل الشرائع السماوية من قبل ، ولكنه سوّى بين الأرقاء وبين الآباء والأمهات في الوصية بالاحسان ، والرفق والحنان . أليس يقول الله تعالى في كتابه العزيز : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين احساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجُنُب والصاحب بالجَنْب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً . أباح الدين الاسلامي استرقاق الافراد ، ولكنه بحمد الله لم يبح استرقاق الشعوب ، ولا مصادرة الامم في مقومات حياتها القومية والاجتماعية . اما علاقات النساء بالرجال فليس وراء الشريعة الاسلامية غاية في عدل ولا في رحمة ، ولا في

محافظة على الأعراض المصونة ، يتطلع اليها اصحاب النفوس الابية) . والمناهج التي رسمها للمعاهد الدينية هي الأسس الثابتة للتعليم الصحيح ، الذي يؤتي الثمرة المرجوة منهُ ، ولا يزال اكثرها قائماً الى الآن ، وهي مفصلة في التقارير التي كان يرفعها لولي الامر في آخر كل عام

وكانت غايته من التعليم الديني ان يخرج رجالاً كاملين ، يعرفون دينهم ، يخشون ربهم ، يقولون قولة الحق ، لا يخافون في الله لومة لائم . يصلون بأممهم اوثق الصلات ، فيشعرون بما تشعر ، ويحسون ما تحس ، في شؤونها الدينية والدنيوية ، يهؤمم علمهم وتربيتهم وثقافتهم لقيادة الأمة الى طرق المجد ، والى سبل الاصلاح في الاحوال كلها ، اجتماعية كانت او سياسية . وقد اشار الى هذا المعنى في مقدمة التقرير الذي رفعه عن اعمال المشيخة سنة ١٣٢٢ قال : —

« ومما يجب أن يتنبه له عقلاء الاسلام وعظماء الامة ، أن التعليم الديني قد كاد يكون منحصراً في طبقات الفقراء ، وبعض الطبقات الوسطى من الامة الاسلامية ، دون الطبقات العليا منها ، وذلك خطر غير قليل على الجامعة الاسلامية ، بمرور الدهور والاعوام ، اذا قدر أن ينتهي الامر بانحصار التعليم الديني في تلك الطبقات ، فتكون الرئاسة الدينية منحصرة فيهم لا يتولاها سواهم من الطبقات الاخرى ، وبالتالي تكون كل الوظائف الدينية في أيدي أولئك الاقوام ومن خصائصهم ، وبعبارة أصرح : تكون الفضائل والمزايا الدينية مجردة عن القوة المالية ، والقوة المالية بعيدة عن المزايا الدينية . وبين أيدينا من نتائج هذا التفريق في القوى الفعالة وهذا التدلي في التربية الدينية ما يصلح عبرة لكرام القوم ، وخاصة المسلمين وعقلاء الامة . فليتنظر العقلاء وسادات الاسلام الى موقفهم هذا ، فليهم اذا فكروا فيه كثيراً يترجح عندهم أن يتربى أبناؤهم تربية دينية اسلامية محضة ، تحت كفالة خيرة العلماء العاملين المرشدين ، حتى اذا تخرجوا على هذا المبدأ القويم كانوا أقدر على خدمة دينهم وأممهم ، والمقدمة التي ترجى من أمثالهم ، مع الترفع عن الدناءة وعن السقوط في مهاوي الخسران . واذا شاء عظماء الامة أن يتربى أبناؤهم هذه التربية فانهم يساعدون على ترقية التعليم الديني ، ويحسنون له المكانة العليا في أعين الناس أجمع ، وما ذلك على الله بعزيز . نسأله الهداية والتوفيق لاقوم طريق »

وقد بدأ بنفسه في تنفيذ ما دعا الناس اليه ، ليكون مثالاً يقتدى به ، فأخرجنا — أنا وأخي السيد علي — من المدارس المدنية الى المعاهد الدينية ، وكنت في السنة الرابعة بكلية غردون بالخرطوم ، فاستأنفت الدراسة في السنة الأولى بالقسم الأولي من معهد الاسكندرية

وكان اكثر ما يحرص عليه في طالب العلم ان يكون قوي الخلق عزيز النفس مستقل الرأي ، تمهيداً لما كان يرجو ، من إخراج رجال يزج بهم في معترك الحياة ، ويبث منهم في أعمال الدولة من إدارة وغيرها ، وقد كان متفاهماً على هذا مع ولاة الامور ، كما سمعت منهُ مراراً ، في سبيل الاصلاح العام ، حتى تُبَثَّ الروح الاسلامية في نظم الدولة ، وتقاوم تغلغل النفوذ الأجنبي ، الذي كاد يخرج بالدولة وبالأمة عن دينها وعن مقومات حياتها . كان يرجو أن يعيد للاسلام مجده لو تحقق ما كان يرجو

وفي اواخر سنة ١٣٢٤ ندب للقيام بأعباء منصب مشيخة الجامع الازهر نيابةً عن المرحوم الشيخ عبد الرحمن الشربيني بالاضافة الى عمله في مشيخة الاسكندرية ، أربعة أشهر ، من رمضان الى ذي الحجة

وفي ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ (٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩)صدرت الارادة السنية بتعيينه وكيلا لمشيخة الجامع الازهر ، فسار فيه سيرته في الإصلاح ، ومهّد لذلك برحلة واسعة الى الصعيد ، صدر بها اليه أمرٌ عالٍ ؛ زار فيها مدن الصعيد وكثيراً من قراه ، يستطلع أحوال الدراسات الدينية في مساجده ، تمهيداً لانشاء معاهد علمية فيه ، تكون فروعاً من الازهر ، كما تحقق أخيراً بانشاء معهد اسيوط وقنا . ثم صدر قانون النظام في الازهر سنة ١٩١١ وانشئت فيه (هيئة كبار العلماء) فكان في الفوج الاول منها الى أن مات . وعهد اليه بتطبيق هذا القانون ، فأنشىء القسم الاولي ، وعين شيخاً له مع عمله في وكالة الازهر ، وكانت في القانون بعض نظم لا يرضاها ، وضعت على الرغم من معارضته،فكان يبذل جهده في التخفيف من أخطاء القانون . وله في ذلك مواقف معروفة مشهورة ، لا يسع المقام تفصيلها

وفي سنة ١٩١٣ انشئت الجمعية التشريعية ، وكان في السابعة والاربعين من عمره ، وليس يستطيع ان يطلب الاحالة الى المعاش قانوناً وهو في تلك السن ، وكان من قانون الجمعية ان الموظف اذا انتخب او عين عضواً فيها خُيِّر بينها وبين عمله الحكومي ، فان اختارها أحيل الى المعاش ، وكان له الحق في العودة الى منصبه ، فرأى الفرصة سانحة لطرح أغلال المناصب الحكومية ، والتفلت من إسارها ، وما يحاك حوله فيها ، في الازهر وخارج الازهر ، فرغب الى اخيه وصديقه وصفيّه ، المغفور له (محمد سعيد باشا) ، وكان ناظر النظار إذ ذاك ، أن يكون عضواً معيناً في الجمعية ، فأجاب طلبه .وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود الى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مغرياتها ، بل فضّل ان يعيش حرّ الرأي والعمل والقلب والقلم

وعاش في حريته كما عاش في مناصبه ، للناس لا لنفسه ، ما قصده طالب حاجة إلاّ بذل له من نفسه وماله وجاهه ، يصل الخير للخير ، ولوجه الله

وكانت له في كبريات الصحف ، وفي المقطم خاصة ، ابّان الحرب العظمى ، جولات صادقة ومقالات نيرة ، لا يزال صداها يدوي في آذان كثير ممن عُنُوا بالشؤون السياسية في ذلك الوقت. اذ كان مرمى كتاباته كلها الى الدفاع عن بيضة الاسلام ، وردّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشية أن يكون ما كان، من تقطع أوصال الأمة الاسلامية ، وتفرقها أمماً متباينة ، بدعة القوميات التي اخترعتها أوربة ، لتفرّق بها كلمة المسلمين، وتضرب بعضهم ببعض، ولتنتهم عن المبدأ السامي والاجتماعي السليم الذي شرعه الله لهم ، وأمرهم باتباعه والعضّ عليه بالنواجذ: (إنّ هذه أُمّتكم أمّةً واحدةً) (سورة الأنبياء آية ٩٢ وسورة المؤمنون آية ٥٢)

ثم قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ ، فضرب فيها بسهم وافر ، وتبعهُ أهل الأزهر قاطبة ،فكان هو الروحَ الوثابةَ فيهم ، وكان هو القائدَ ، وكان هو الزعيمَ

وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف ، أبانت عن بعد نظره ، وصدق فراسته ، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما كان بعد سنين ، إذ درس مرامي السياسة الانكليزية ، في شؤون الأمة المصرية والأمة الاسلامية ، وعرف كيف يسعون الى نيل مقاصدهم حتى لقد كان في المهد القريب ، اذا ادلهمَّ الخطبُ ، واضطربت الأمور ، رجعنا الى مقالاته في الظروف المشابهة لها ، فوجدنا أنهُ يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنهُ يكتبهُ حين قرأناه وكأنهُ ينظر اليه بنور الله

ولم يفكر يوماً واحداً في خوض معترك الأحزاب المصرية بل كان يترفَّع عن أن يُسلم مقادهُ الى أحدٍ من الناس ، كائناً من كان ، كما أبى من قبلُ أن يعودَ الى إسار المناصب الحكومية ، وكان يقول للزعماء والقادة قولة الحقّ ، فينقد خطأ المخطىء ويمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظنُّ كثيرٌ من الناس أنَّ لهُ هوًى أو ضلعاً مع بعض الاحزاب أو الزعماء ، إذ كان يكثرُ خطأ المخطىء ، فيُكثرُ من نقده والنصيحة لهُ ، فيظنُّ المنتقدُ أو انصارهُ وأتباعهُ أن الناقد من خصومه ، او من انصار خصومه

وبجانب هذا لم يَدَعْ مسئلة شرعية او اجتماعية ، أثيرت في الصحف ، مما يتعلق بشؤون الاسلام والمسلمين — : إلاَّ قال فيها ما يراهُ حقًّا وصواباً . وصَدَعَ بما أمر الله به الدعاة والهداة ، وأعرَضَ عن المنكرين ، ثقةً بربّهِ ، وتوكلاً عليهِ . اذ كان أبرزُ سجاياه ، أنهُ صُلْبٌ في دينه ، صلبٌ في عقيدته ، صلبٌ في رأيه ، شجاعٌ غير جبانٍ ، لا يرهب أحداً من الناس ، ولا يخشى الاَّ الله

***

أما الناحية العلمية منهُ فانهُ كان عالماً بكتاب الله ، يفقههُ ويعرفهُ ، ويداوم مدارسته والغوص على اسراره ، وكانت له في التفسير نظرات دقيقة ، وقد قرأ لنا التفسير مرتين ، مرة في تفسير البغوي وأخرى في تفسير النسفي . وله في السنَّة اطلاعٌ جيدٌ وفقه سليم ، وقرأ لنا صحيح مسلم وسنن الترمذي والشمائل وسنن النسائي وبعض صحيح البخاري . وقرأ لنا فقه الحنفية في كتاب الهداية ، على طريقة السلف ، في استقلال الرأي وحرية الفكر ، ونبذ العصبية لمذهب معين ، وكثيراً ما خالف مذهب الحنفية عند استعراض الآراء وتحكيم الحجة والبرهان ، ورجح ما نصره الدليل الصحيح . وقرأ لنا في الاصول جمع الجوامع وشرح الأسنوي على المنهاج . وفي المنطق شرح الخبيصي وشرح القطب على الشمسية وغيرها . وفي البيان الرسالة اليتيمة . الى غير ذلك من الرسائل الصغيرة في علوم مختلفة

وكان في العلوم العقلية آيةً من الآيات ، بل هو اقوى رجل ظهر في الأزهر فيها . ولذلك

لم يكن يتصدى له أحد في مناظرة أو جدال ، لا بداعة في إقامة الحجة وإلجام المناظر ، وحسن ذهنه وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم . ولست أقول هذا نظراً أو غلواً ، بل أشهد به عن يقين وخبرة ، وقد تلقيت عنه أكثر العلوم العالية ، ولازمت دروسه أكثر من ثمان سنين ، في الصباح والمساء ، كما يعرف ذلك ويشهد به إخواني في الدرس والطلب ، وكما يقر به المنصفون من أقرانه من أهل العلم

وأخلاقه كانت أخلاق العلماء الأولين ، كان رجلاً سلماً ، يخاف الله ويرجو رحمته ، ولا يخاف غيره ولا يرجوه ، يعمل ما يعمل ، أو يقول ما يقول ، خالصاً لله . أذكر أنه في أوائل الثورة المصرية ، كتب نداء شديد اللهجة ، يريد في وقود الثورة ، ثم دعاني أنا وأخي السيد علي ، وقرأه علينا ، يطلب رأينا ؛ فأعجبنا به ، وقلت له : ولكن بعد الاعتقال ، فما غياً بذلك ، وأذاعه على الناس في الصحف

ولم تكن الدنيا من همه في شيء ، وقد كانت تجري على يديه ، وكان له من النفوذ في الدولة ما يمكن له من الغنى لو أراد ، وكان دائماً مقرباً الى العرش ، بل أتى عليه حين من الدهر كان أقرب الناس اليه زلفى ، فعصمه زهده وعفته وإباؤه . ولقد حدثني واحد من شيوخي حفظه الله ، منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ، أنه حاوره مرة ليحمله على شراء دار لأولاده ، فأبى رحمه الله ، وقال له : انما أحسن تربيتهم وتعليمهم ، ولهم رزقهم عند الله . وكان يضع الميزانية سنوياً لمعهد اسكندرية ثم في الأزهر ، وكان يقرر فيها ما يستحقه العلماء والموظفون من علاوات ونحوها ، فكان يكتب لنفسه أمام اسمه ما لا يخطر على بال اي رئيس أو عامل ان يمنحه ، كان يكتب بخطه لنفسه (لا يستحق شيئاً) . ولو أراد لنفسه عرض المال لاستحق شيئاً كثيراً

***

ومنذ سنة ١٩٣٦ اعتزل الدنيا ، ثم أقعده المرض في المنزل ، وألزمه الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فاحتمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ، موقناً انه قضى دينه ، فقام بما وجب عليه خير قيام ، نحو دينه ونحو أمته ، منتظراً دعوة ربه لعباده الصالحين : (يأيتها النفس المطمئنة . ارجعي الى ربك راضية مرضية . فادخلي في عبادي . وادخلي جنتي)

الى ان جاءته الدعوة فأجاب ، هادئاً راضياً مطمئناً ، فقبضه الله اليه في منتصف الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس ١٩ جمادى الاولى سنة ١٣٥٨ (٣٠ يونيه سنة ١٩٣٩)

ونسأل الله ان يلحقه بآبائه الطيبين الطاهرين ، وإخوانه الصالحين السابقين . (والسابقون السابقون . أولئك المقربون . في جنات النعيم . ثلة من الأولين . وقليل من الآخرين)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين